محاضرات مقياس الحوكمة وأخلاقيات المهنة

الأستاذة عجوز فاطنة

السنة 3 علم اجتماع

المحاضرة 10

1. مظاهر الفساد المالي والإداري

مظاهر الفساد الإداري والمالي:

يعتبر الفساد ظاهرة اجتماعية تهدد البناء الكلي في أنظمته بمختلف أنواعه وأشكاله فتعد بذلك " **ظاهرة الفساد المالي والإداري** ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، وذات جذور تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، وهو داء خطير يهلك الحرث والنسل لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية ولكن بدرجات ونسب متفاوتة وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات بأن الفساد المالي والإداري يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي والمستوى المعيشي المرتفع بينما يرتفع بمعدلات ووتائر كبيرة في الدول النامية بصفة عامة وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص "

يتجلى الفساد الإداري والمالي في العديد من المظاهر التي تتجسد في مجموعة من الانحرافات والمظاهر والتي تتمثل في ما يلي:

1. الانحرافات التنظيمية:

أ. التراخي وعدم احترام وقت العمل: وذلك عندما يتصرف الموظف بعدم مسؤولية اتجاه الوقت أو بحسب تفضيل العلاقات أو عندما يؤخر إنجاز المعاملات فإنه يلحق الضرر بالأفراد ويحثهم للبحث عن مصادر غير قانونية لقضاء مطالبهم.

ب. امتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه: وهذا من خلال التهرب أو الامتناع عن ممارسة الصلاحيات المخولة له وهذا ناتج عن عدم ثقة الموظف بقدراته وخوفه من الوقوع في الخطأ أو تحمل نتائجه مما يترك آثار سلبية تقود للفساد.

ج. عدم تحمل المسؤولية: إن تخوف الموظفين من المسؤولية يدفعهم إلى تجزئة إجراءات المعاملة الواحدة بين عدة أشخاص لزيادة عدد متخذي القرار وبالتالي تقسيم المسؤولية.

2. الانحرافات السلوكية:

أ. سوء استعمال السلطة أو استغلال المنصب العام: تعرف السلطة بأنها الحق في إصدار الأوامر ومتابعة تنفيذها والمحاسبة عليها، وتندرج تحت هذا المظهر العديد من الأنماط السلوكية الفاسدة مثل الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق، والتعسف والتشدد، ومنح المزايا والهبات دون وجه حق، أو التغاضي عن أخطاء المقربين والتساهل معهم، كما يستغل بعض الموظفون العموميون مواقعهم وصلاحياتهم في ظل غياب الرقابة لابتزاز الأفراد للحصول على مكافآت غير قانونية وحتى إذا ما وجدت القوانين التي تمنع الابتزاز إلا أن الأفراد لا يلجؤون إليها خوفا من معاداة موظفي الحكومة والتعرض للأذى الشخصي مما يؤدي إلى زيادة الفساد واستفحاله.

ب. لابتزاز: يعد الابتزاز نمط سلوكي يمارسه بعض الموظفين، وغالبا ما يلجأ بعض هؤلاء الموظفين إلى ابتزاز المواطنين من خلال القيام بتهديدهم بما يجبرهم على دفع الأموال، ويختلف الابتزاز عن الرشوة فالرشوة تدفع بإرادة ورغبة مقدمها لتحقيق مصلحة خاصة به أما الابتزاز يحدث جبرا لما يتعرض له الشخص من تهديد لدفع الأموال لمن يقوم بابتزازه.

ج. المحسوبية والمحاباة: وتعني هذه الظاهرة المساهمة من خلال الوساطة والمحاباة من خلال استغلال الموظف العام لسلطته لتحقيق أهداف شخصية، وللمحسوبية عدة أشكال كاستخدام النفوذ في تعيين الموظفين الذين يفتقرن لشروط شغل الوظيفة وذلك يعبر عن الانحراف والفساد في السلطة مما يستوجب

المساءلة وتنفيذ العقاب. وفي ما يلي نستعرض بشكل وجيز مفهوم كل من **المحسوبية والمحاباة:حسب ما أقره تقرير مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا حول مكافحة المحسوبية على مستوى السلطات المحلية والإقليمية:**

– **المحسوبية:** وهي شكل محدد من المحاباة يستخدم فيه الموظف العمومي سلطته أم منصبه لمنح فرد من عائلته ميزة غير مستحقة (التوظيف/الانتداب، خدمة، معاملة، تفضيلية ..الخ)

– **المحاباة:** وهي شكل خاص من **الزبونية** يمنح الموظف العمومي من خلاله الأفضلية لأصدقائه أو معارفه.

– **المحاباة السياسية:** وهي شكل من أشكال المحاباة أو التحيز يتم من خلاله اختيار الشخص لشغل وظيفة أو الاستفادة من مخصصات عمومية بسبب دعمه أن انتمائه لحزب سياسي.

وتتمثل المحسوبية في استغلال السلطة أو النفوذ للمحاباة او التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، مثال ذلك أن يمنح بعض من يتمتعون بسلطة معينة (سواء في جهة حكومية أو مؤسسة خاصة) مزايا معينة أو تسهيلات لفرد أو جهة معينة بسبب وجود صلة قرابة أو صداقة أو علاقة خاصة. وتمثل المحسوبية أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، مثل التوزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف بغير المؤهلين، وما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي. وتعد محاباة الأقارب Nepotism صورة خاصة من صور المحسوبية يفضل فيها متخذ القرار ويميز أفراد أسرته وأقاربه على أسس غير موضوعية، ومن الأمثلة الشائعة لمحاباة الأقارب اختيار كثير من حكام الدول النامية بعض أفراد أسرهم وأقاربهم لتولي مناصب سياسية واقتصادية وعسكرية من دون ان يكونوا مؤهلين إلا لتأمين السلطة وضمان الولاء.

3. الانحرافات الجنائية:

أ. الرشوة Bribery: تشمل طلب الرشوة، قبول الرشوة، عرض الرشوة، سواء لنفسه أو لغيره، ولا تقتصر الرشوة على البدل المادي وإنما تشمل هدية أو وعدا أو أية منفعة أخرى ليقوم بعمل حق بحكم وظيفته أو ليعمل عملا غير حق أو ليمتنع عن عمل كان يجب أن يقوم به بحكم وظيفته. والقصد من الرشوة: التوصل إلى إبطال حق أو إحقاق باطل وبذلك تنطبق اللعنة على من فعل هذا. والرشوة طريق لتجاوز النظام وحرمان الكثير من الناس من نيل حقوقهم الطبيعية بالطرق المشروعة لفساد ذمة بعض الموظفين الذين تعودوا على عدم تقديم أعمالهم إلا بمقابل غير مشروع ويعتبر المسؤولون والموظفون في القطاع العام الأكثر تعرضا لهذا السلوك المخالف للأخلاقيات ولقوانين العمل لأنهم يقومون بصفتهم ممثلين للدولة والأمناء على مصالحها ومصالح أفرادها باستغلال الوظيفة في غير ما وضعت له، فالموظف المرتشي يقوم بالاتجار بالوظيفة العامة ويستغل وجوده فيها وما يمنح له بسببها. من سلطات في تحقيق مطامع شخصية له أو مصالح غير مشروعة لغيره وذويه كطلب الحصول على المال مقابل التنازل على المواصفات المطلوبة لسلعة أو لمشروع ما أو قبول هدية على الأعمال الواجبة كإتمام أداء معاملة ثم إهمال إنجازها، أو تأخير تسديد المستحقات طمعا في الحصول على نسبة منها.